منظمة العمل الدولية

الاجتماع الإقليمي السابع عشر لآسيا والمحيط الهادئ

٦-٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢، سنغافورة

جلسة خاصة، مذكرة إعلامية

تعزيز التعاون متعدد الأطراف من أجل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع

الخلفية

سيكون لجائحة كوفيد-١٩عواقب بعيدة المدى على استقرار الاقتصاد الكلي والوظائف والتنمية البشرية في آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية من أجل تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد عكست الأزمة سنوات من التقدم نحو التنمية، لاسيما في مجال الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي وغيره من أهداف التنمية المستدامة المترابطة فيما بينها بشأن القضاء على الفقر (الهدف ١) والتعليم الجيد (الهدف ٤) والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥) والحد من عدم المساواة (الهدف ١٠).

وفي عام ٢٠٢٠، سجّل إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية انكماشاً اقتصادياً بنسبة ١,٣ في المائة و٦,٥ في المائة على التوالي، مع انتعاش غير متكافئ في عام ٢٠٢١. ودفع التباطؤ في الطلب بالكثير من الناس إلى البطالة، بينما استمرت عدة ملايين منهم في العمل لساعات أقصر أو انتقلوا إلى حالة من انعدام النشاط. وكانت التأثيرات القائمة على النوع الاجتماعي صارخة. وازدادت حصة الشباب غير الملتحقين بعمل أو تعليم أو تدريب في عام ٢٠٢٠، مع نتائج أكثر حدة بالنسبة للشابات منها الرجال في غالبية دول الإقليم. وبسبب ارتفاع البطالة وانخفاض ساعات العمل وما يرتبط بها من خسائر في دخل العمل، عاد فقر العاملين ليزداد بعد عقود من التراجع. وارتفع عدد النساء والرجال العاملين الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار ٢,١ مليون شخص في آسيا والمحيط الهادئ و٦٤٠ ٠٠٠ شخص في الدول العربية في عام ٢٠٢٠. وانتعاش سوق العمل غير المتكافئ والهش أصبح الآن أكثر تعقيداً بسبب تقلب الاقتصاد الكلي العالمي والتضخم والأزمات الناشئة في العديد من البلدان على المستوى الاجتماعي والبيئي والسياسي.

وقد أبرزت الجائحة مختلف التحديات التي تطرحها الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في الإقليمين اللذين لا يزالان يواجهان حواجز هيكلية ونقاط ضعف في مؤسسات سوق العمل. ولا تزال ملايين الوظائف مرتبطة بالسمة غير المنظمة وبظروف العمل السيئة ولا تدر دخلاً ثابتاً وغير قادرة على إخراج العمال وأسرهم من براثن الفقر. وعلى الرغم من الهدف الجدير بالثناء لبرنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستثمارات الوطنية المحققة في تطوير أطر أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيات التنفيذ، لا تزال هناك فجوات كبيرة والكثير من الناس في الأقاليم متروكين خلف الركب.

وفي هذا السياق، إنّ تعزيز التعاون الإقليمي والالتزام متعدد الأطراف أمرٌ بالغ الأهمية في دعم الاقتصادات النامية من أجل تعزيز انتعاش متمحور حول الإنسان، لا يكون شاملاً ومستداماً وقادراً على الصمود فحسب، بل يسرّع أيضاً الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في وجه الأزمات.

أهداف الجلسة

ستضم الجلسة قادة من المنظمات الدولية والإقليمية ومصارف التنمية متعددة الأطراف والحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال لمناقشة الإجراءات الملموسة بشأن التعاون متعدد الأطراف لدعم تحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة وقدرة سوق العمل على مواجهة الأزمات وتعزيز العمل اللائق في إقليم آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة الدول العربية. ويتمثل هدف الجلسة في تقاسم الخبرات في مجال بناء الشراكات وتعزيز تعددية أطراف أفضل ترابطاً وأكثر شمولاً وفعالية.

◄ نقاط مقترحة للمناقشة

١. من وجهة نظر منظمتكم، ما هي التحديات الرئيسية في الإقليمين، المرتبطة بالهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل بتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بما في ذلك المسائل المرتبطة بانتشار السمة غير المنظمة؟

٢. ما الذي يجب القيام به في السنوات القادمة من أجل دعم كافة دول الإقليم لبناء قدرة سوق العمل على الصمود في وجه الأزمات؟ ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من أزمة كوفيد-١٩؟

٣. كيف يمكن للتعاون متعدد الأطراف أن يدعم اتساق السياسات العامة والحوار السياسي الشامل مع الهيئات المكونة الثلاثية؟ هل يمكنكم تقديم أمثلة ملموسة عن ذلك؟

٤. كيف تتصورون دور مؤسستكم في تسخير الشراكات الإقليمية والتعاون متعدد الأطراف في دعم هذه الأهداف المتقاسمة؟